الأمم المتحدة A/68/PV.45

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٤٥**

الأربعاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينهاسيني (تايلند).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/68/324)

مشروع القرار (A/68/L.10)

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): هذه تجربة جديدة بالنسبة لنا، وأنا أقدرها كثيرا جدا. أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس. وأود أن أعرب عن شكري للسفير يوكيا أمانو المدير العام على تقريره.

بوصف التكنولوجيا النووية مصدر طاقة فعال التكلفة وملائما للبيئة وحميدا مناخيا فقد اكتسب مكانة بارزة في التنمية المستدامة للأمم، ولا سيما في المجالات الصناعية والطبية والزراعية، وفي إنتاج الكهرباء. ويمثل الحق غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، بما في ذلك الحق الطبيعي في تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية، الركيزة الأساسية وأحد الركائز الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن أبدا أن يتم تقييد أو تعليق هذه الحقوق الطبيعية.

ووفقا للفقرة ٢ من المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ليس فقط أنه لا يوجد في المعاهدة ما يمكن أن يفسر على أنه يمس تلك الحقوق، ولكن على جميع الأطراف التزام قانوني متين،

”من أجل تيسير أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.“

وفضلا عن ذلك، ووفقا للفقرة ٣ من المادة الثالثة، فحتى الضمانات المطلوبة تنفذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

”بطريقة تضمن الامتثال للمادة الرابعة من هذه المعاهدة ولا تعرقل نمو الأطراف الاقتصادي أو التكنولوجي ولا التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية بغية معالجة أو استخدام أو إنتاج مواد نووية لأغراض سلمية“

وبالمثل، ووفقا للمادتين الثانية والثالثة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تسعى الوكالة إلى تسريع وتوسيع نطاق مساهمة الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. وينبغي أيضا أن تعزز تبادل المعلومات العلمية والتقنية، وتساعد في البحث في الطاقة الذرية وتطويرها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية.

وبناء على ذلك، وإلى جانب الوظائف القانونية الأخرى للوكالة، فإن مسؤوليتها الرئيسية تكمن في مساعدة الدول الأعضاء، في مجال البحوث المتعلقة بالتنمية والتطبيق العملي للطاقة النووية للأغراض السلمية. ونحن نعتقد أنه ينبغي زيادة تعزيز هذا الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن يُسمح للوكالة بأن تعمل بتراهة ومهنية. وذلك ضروري للحفاظ على سلطة الوكالة وكفاءتها ومصداقيتها، إلى جانب استمرار أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومصداقيتها.

إن إيران إذ تمارس حقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإنها ملتزمة بتعهداتها القانونية. إن الأنشطة النووية في جمهورية إيران الإسلامية كانت دائما ولا تزال مخصصة للأغراض السلمية حصرا. وتواصل إيران تعاونها مع الوكالة. وجميع الأنشطة المضطلع بها في المواقع النووية الإيرانية تخضع لنظام كاميرات مراقبة للوكالة على مدار الساعة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المفتشون المقيمون للوكالة بزيارات منتظمة لهذه المواقع ويقومون بقياس حاويات اليورانيوم المخصَّب وختمها. وأنجز مفتشو الوكالة أكثر من ٨ ٠٠٠ يوم من أيام عمل الفرد لتفتيش المرافق الإيرانية، بما في ذلك ١٠٠ عملية تفتيش مفاجئة. ولم يسبق لسجل التفتيش هذا مثيل في تاريخ الوكالة.

واستنادا إلى آخر تقرير عن تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أرسلت إيران، في عام ٢٠١٢ لوحده أكثر من ٤ ٠٠٠ تقرير حصري للوكالة. وفي العديد من المناسبات، تعاونت إيران الوكالة أكثر مما تمليه عليها التزاماتها القانونية، بوصف ذلك تدابير لبناء الثقة. ونتيجة لذلك، ما فتئت جميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تقريرها الأخير، المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. تؤكد دائما عدم تحويل المواد النووية المعلنة في إيران.

جمهورية إيران الإسلامية عازمة على مواصلة تعاونها مع الوكالة استنادا إلى اتفاق الضمانات الخاص بها. ووفقا للبيان المشترك الذي أصدرته الوكالة لدولية للطاقة الذرية وجمهورية إيران الإسلامية في أعقاب المحادثات التي جرت مؤخرا في فيينا، في مقر الوكالة فقد

”عقد وفدا الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية اجتماعا مثمرا للغاية هنا في فيينا يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، حيث تمت تغطية المسائل القديمة والجديدة؛

”وقدمت جمهورية إيران الإسلامية اقتراحا جديدا بشأن التدابير العملية بوصفها إسهاما بناء في تعزيز التعاون والحوار بغية التوصل إلى حل جميع المسائل المعلقة في المستقبل؛

”وعقب أعقاب إجراء المناقشات الموضوعية، تقرر عقد اجتماع آخر بطهران في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل المضي قُدما بهذا التعاون.“

ويمثل هذا في الواقع فصلا جديدا في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف نواصل هذا النهج في الجولة الجديدة من المفاوضات مع الوكالة. ونحن على استعداد لجعل المفاوضات المقبلة ناجحة. واستنادا إلى نهجنا الجديد، سوف نواصل مشاركتنا البناءة مع الأطراف المعنية، ولا سيما المجموعة المؤلفة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا.

جمهورية إيران الإسلامية عاقدة العزم على حل جميع المسائل المعلقة بإجراء مفاوضات حقيقية وذات مدة زمنية محددة وقائمة على تحقيق النتائج. ولا غنى عن اعتماد نهج مفيد لجميع الأطراف من أجل ضمان أن تسفر المفاوضات عن إزالة الشواغل المشروعة للأطراف الأخرى، والاعتراف بحق إيران الطبيعي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي، ورفع جميع العقوبات الإنفرادية والمتعددة الأطراف. ومن خلال مشاركة إيران البناءة بتقديم المقترحات العملية، فقد أبدت جدية رغبتها في حل المسائل المعلقة نهائيا. وبالتالي، ينبغي للأطراف الأخرى أن تثبت إرادتها السياسية الحقيقية باغتنام هذه الفرصة.

السيد باك (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يسرّ استراليا أن تتاح لها فرصة الإشادة بالمدير العام يوكيبا أمانو على إحاطته الإعلامية حول إنجازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية) والتحديات التي ستواجهها في السنوات المقبلة. وإننا نهنّئ المدير العام على انتخابه لولاية جديدة في هذا الدور بالغ الأهمية. ويشرّف أستراليا أن تكون عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية، وعضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣- ٢٠١٤. ونحن نتعامل بجدّية فائقة مع المسؤوليات المترتّبة على ذلك. وتعلّق أستراليا أهمية كبرى على الدور المركزي الذي تؤديه الوكالة الدولية في تحسين سلامة الأنشطة النووية وأمنها، وتضخيم المساهمة الإنسانية للتكنولوجيا النووية والتحقق من التزامات الدول حيال عدم الانتشار.

وتدعم أستراليا دعما كاملا حقّ الدول الأعضاء في الوكالة الدولية في التمتّع بمنافع استخدامالطاقة النووية في الأغراض السلمية عملا بالتزاماتها الدولية. ويتعين على جميع الدول الأعضاء في الوكالة أن تعمل معا لتأمين نظام ضمانات فعال. والثقة بهذا النظام توفر مشاعر الاطمئنان الضرورية حيال الطابع السلمي للأنشطة النووية، وهي الركن الأساسي للتجارة والتعاون النوويين، والأمن والتقدم المتواصل بشأن نزع السلاح النووي.

وترحب أستراليا بجهود المدير العام لتحسين فعالية نظام الضمانات، بما في ذلك ما يتعلق بإعداد الإطار المفاهيمي وتطوير تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة. وتحثّ أستراليا جميع الدول التي لمّا تضع بروتوكولا إضافيا موضع التنفيذ على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، بصفته خطوة أساسية في ضمان الفعالية القصوى لنظام الضمانات. وكما ذكَّرَنا المدير العام أمانو في تموز/يوليه فإنّ اليقظة الدائمة والعمل الجماعي ضروريان لضمان الأمن النووي. وفي هذه السنة، سَرَّنا أن نلاحظ أنّ الوكالة والدول الأعضاء واصلتا المضيّ في هذا المسار. وتنوِّه أستراليا أيضا بجهود الوكالة في تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية بشأن الأمان النووي، بما يشمل سلسلة من اجتماعات الخبراء الدوليين حول مواضيع مركزية بالنسبة لفهم أسباب حادث فوكوشيما النووي وتداعياته.

وإننا ندعم دعما قويا جهود الأطراف المتعاقدة لتحديد الخيارات الملائمة لتعزيز فعالية اتفاقية الأمان النووي، التي تشكِّل الصكّ الدولي الأساسي لتوطيد أمان مُفاعلات الطاقة النووية. كما ندعم جهود الوكالة المتواصلة لدعم أمان وأمن المصادر المشعَّة، التي سُلِّط الضوء عليها مؤخرا في مؤتمر الوكالة المعني بهذا الموضوع في الإمارات العربية المتحدة في الأسبوع الماضي.

ختاما، فإنّ البيئة الخارجية التي تعمل فيها الوكالة تتسم بالتقلب الشديد. وينبغي للوكالة أن تحافظ على قدرتها على الاستجابة بسرعة وفعالية للتطورات الخارجية، سواء كانت تتعلق بالأمان النووي أو الحماية المادية، أو الانتشار النووي أو التنمية المستدامة. وستواصل أستراليا دعم جهود المدير العام أمانو، بهدف تدعيم مساهمة الوكالة في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في مجالات تتراوح من معالجة السرطان إلى الموارد المائية وقضية السلام والأمن الدوليين.

ويسر أستراليا أن تشارك في تقديم ودعم مشروع القرار (A/68/L.10) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد تيليغين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تود كازاخستان الإعراب عن تقديرها الصادق للسيد يوكيبا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية)، على عرض تحليل أشمل لأعمال الوكالة. إنه يسلِّط الضوء على الأدوار الحالية والمستقبلية للوكالة الدولية، في تحديد السبيل إلى تطبيقات الطاقة النووية والتعاون التقني، مع تركيز أقوى أيضا على تدابير السلامة والأمن بدلا عن مجرّد التحقق.

تشير كازاخستان بارتياح شديد إلى تعاونها مع الوكالة الدولية بشأن طاقتها النووية، فضلا عن سياسات عدم الانتشار ونزع السلاح على المستويين الإقليمي والعالمي. فالوكالة لا تحمينا من الأسلحة النووية والإرهاب النووي فحسب، بل تنهض أيضا بخير البشرية عبْر الأغراض السلمية. ولتحقيق ذلك، من المهم جعْل المعايير القانونية الدولية منسجمة مع حقيقة وجود الدول الحائزة للسلاح النووي بحكم الأمر الواقع.

وفي نفس الوقت فإنّ أعظم المخاطر مرتبطة بالدول المتورِّطة في السوق السوداء للتكنولوجيات النووية. ومن هنا كانت الأهمية البالغة لامتثال الدول الأعضاء لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحسين الآليات العالمية لإدارة العمليات في تطوير الطاقة النووية وأمان مرافقها. لذا، يقترح بلدي إجراء اختبارات إجهاد منتظمة لمحطات الطاقة النووية وأنظمة الحماية وإعداد استجابات إنقاذية سريعة برعاية الوكالة الدولية.

ولتعبئة القدرات النووية للأغراض السلمية، يتعاون بلدي مع الاتحاد الروسي على تزويدنا باليورانيوم للتخصيب في المركز النووي الوطني في أنغارسك، سيبيريا، لاستخدامه وقودا نوويا في مفاعلات الطاقة. وإننا نعمل أيضا على تطوير متنزَّه كورشاتوف للتكنولوجيا النووية تحت رقابة الوكالة الدولية.

ونحن ندعم مبادرة الوكالة الدولية لإعداد إطار جديد غير سياسي وغير تمييزي لاستخدام الطاقة النووية بالاستناد إلى نُهُج متعددة الأطراف حيال دورة وقود الطاقة النووية. وتعمل كازاخستان حاليا على إتمام المفاوضات مع الوكالة الدولية بشأن استضافة بنك للوقود النووي على أراضيها.

وبما أنّ كازاخستان جزء من منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فإنها تتقيَّد بشكل صارم باتفاق ضمانات الوكالة الدولية. كما أننا نمتثل للبروتوكول الإضافي بغية الحدّ من خطر الإرهاب النووي وتهريب الأسلحة النووية والمواد المشعَّة في المنطقة. ونتعاون مع الوكالة الدولية بغية معالجة الشواغل البيئية للإشعاع الإيكولوجي المخصص لآسيا الوسطى، كما نفعل حاليا من أجل شمال شرق اليابان. ويؤيد وفد بلدي خارطة طريق الوكالة الدولية التي اقتُرحت في آخر اجتماعاتها الوزارية.

وتدعم كازاخستان إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، بصفته حلاً يدعم السلام في المنطقة، وهي بالتالي تشيد بأعمال الوكالة الدولية لبلوغ هذا الهدف. كما أنها جاهزة لاستضافة أية مداولات مقبلة للمضيّ بالعملية قدُما.

إننا ننفِّذ بثبات الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤)، بغية تدعيم

التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية ومواد أخرى. وقد استضفنا في عام ٢٠١١، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حلقة عمل تدريبية متعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤)، لثلاثين خبيرا من منطقة آسيا الوسطى، بتمويل من حكومتَي النرويج والولايات المتحدة الأمريكية. ونستعرض حاليا آفاق حلقة عمل تدريبية مماثلة في مطلع عام ٢٠١٤. وكازاخستان، بصفتها عضوا في مجموعة مورِّدي المواد النووية وفي لجنة زانغر، تحتفظ بأشدّ رقابة على معدَّاتها ومنشآتها التي تخصِّب اليورانيوم وتعيد معالجة الوقود النووي المستنفَد.

وهي تثابر على تنفيذ توصيات مؤتمَري قمة الأمن النووي الأول الذي عُقِد في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، والثاني في سيول في عام ٢٠١٢، وتترقَّب مؤتمر قمة لاهاي في عام ٢٠١٤. وقد صدق بلدي على أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بالأمن النووي وانضمّ إليها، ومن بينها اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة للطاقة النووية، دخلت كازاخستان في اتفاق مع الوكالة الدولية بشأن التعاون التقني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لتطوير طاقة نووية للتعليم النووي، والطب والزراعة وسلامة مُفاعل البحوث، والتكنولوجيا النووية والنظائر المشعَّة والتطبيقات الإشعاعية من أجل الأمن البشري العالمي الجماعي.

وهناك مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة إلينا، هي أنّ كازاخستان تُحرَم من فرصة المشاركة في أعمال الهيئات الانتخابية، بسبب أحكام النظام الداخلي النافذة حاليا، على الرغم من كونها عضوا رئيسيا ومسؤولا في الوكالة الدولية. وتدعم كازاخستان دعما كاملا بدء الإنفاذ المبكر للتعديلات على المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة الدولية، ونحن واثقون بأنّه سيتمّ إيجاد حلّ. وأودّ أن أذكر أنّ كازاخستان تُسهم بانتظام في ميزانية الوكالة الدولية وصندوق التعاون التقني وفاء لالتزاماتها المالية.

وإننا نشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعاونها في إحياء اليوم الدولي لمكافحة التجارب النووية، وفي منتدى النقاش النووي الذي أطلقته كازاخستان مع معهد الشرق والغرب.

افي الختام، نتطلع إلى دورة أخرى أكثر حتى إنتاجية من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة القضايا العالمية للتكنولوجيا النووية، والأمن النووي.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر للمدير العام يوكيا أمانو على عرضه للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٢ (انظر A/68/324). أود أيضا أن أهنئ المدير العام أمانو على انتخابه لفترة أربع سنوات أخرى، مما يجسد ثقة أعضاء المنظمة به.

تعلق جامايكا أهمية كبيرة على عمل الوكالة في زيادة السلامة النووية والأمن النووي، وتعزيز استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. إن مشاريع التعاون التقني العملية والمجدية التي تنفذها الوكالة موضع تقدير كبير لدى بلدي والعديد من الدول الأعضاء الصغيرة النامية.

إن جامايكا تعتبر علاقاتها مع الوكالة الدولية في غاية الأهمية لتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا للمساعدة في تحسين حياة الناس. ولدينا اهتمام شديد في أنشطة الوكالة المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية واستخداماتها ولا تزال تجني فائدة كبيرة منها.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أصبحت جامايكا دولة طرفا في اتفاق التعاون الإقليمي للنهوض بالعلوم النووية

والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتولى أهمية كبيرة لتعاونها من خلال تلك الآلية الإقليمية.

ويسرنا أن الوكالة تقوم بخطوات لتعميق تعاونها مع منطقة البحر الكاريبي. ومما لاشك فيه أن ذلك ساهم في حقيقة أن بلدانا في منطقة البحر الكاريبي – دومينيكا، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما – قد أصبحت من بين مجموعة الدول الأعضاء الجديدة التي تم قبولها في كل مؤتمر من المؤتمرات العامة الثلاثة الأخيرة. وترحب جامايكا بمضاعفة جهود الوكالة في التعاون مع منطقتنا، وما برحت تتخذ خطوات ملموسة لدعم هذه الجهود من خلال عدد من المبادرات، بما في ذلك عن طريق المشاركة في استضافة حلقات العمل دون الإقليمية.

لقد استفادت جامايكا من مشاريع في مجالات عدة، وتشترك بهمة مع إدارة التعاون التقني، شعبة أمريكا اللاتينية، في تطوير مشاريع في مجالات ذات أهمية وطنية كبيرة، لا سيما في إدارة الموارد المائية. ويكمل هذا المشروع المبادرات التي قادتها جامايكا والدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية في الأمم المتحدة، وفي منظمة الصحة العالمية لمواجهة التحديات الخطيرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية. وتتركز جهودنا على الوقاية والعلاج على حد سواء. وفيما يتعلق بالأخير، نعتبر استخدام الطب النووي أمرا بالغ الأهمية. لذلك من الأهمية الحيوية أن تدعم الوكالة جهودنا الرامية إلى إعادة ترسيخ قدرة الطب النووي لإدارة الأمراض غير المعدية، بما في ذلك أمراض القلب والسرطان.

إننا إذ نسلم بقيمة وأهمية مشاريع التعاون التي يجري الاضطلاع بها بدعم من الوكالة، اتخذنا خطوات للوفاء بالتزاماتنا الحالية في ما يتعلق باتفاقات التعاون التقني. وسنبذل مزيدا من الجهود للوفاء بالتزاماتنا في هذا المجال، على الرغم من التحديات الكبير من حيث توفر الموارد.

أما في مجال البحوث والتكنولوجيا، فقد بدأنا الآن بتحويل مفاعلنا من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب. ونعرب عن التقدير للوكالة وحكومة الولايات المتحدة على المساعدة التي ستقدمها لجامايكا، لا سيما في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية. وفي الواقع، في شراكة مع الوكالة الدولية والولايات المتحدة، بدأنا بمشروع يهدف إلى تحويل الوقود المستخدم في مفاعل البحوث النووية لدينا من اليورانيوم العالي التخصيب إلى ليورانيوم المنخفض التخصيب.

لعل التكنولوجيا النووية أكثر المجالات حساسية في النشاط التكنولوجي للبشرية. وتقتضي الفوائد والأخطار المرتبطة بتسخير الطاقة الهائلة للذرة الدراسة المتأنية، والسلامة، وبروتوكولات السلامة والأمن واتخاذ التدابير، فضلا عن اليقظة المستمرة.

أما في مجال الأمن النووي، فإن امتثال جميع أعضاء المجتمع الدولي للمعاهدات والآليات التي تنظم التنمية واستخدام المواد النووية أمر بالغ الأهمية. ونتطلع إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية، وضمان إقامة عالم خالٍ من جميع الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، نعارض بشدة أي توسيع في عدد الدول النامية أو حيازة الأسلحة النووية. ولهذه الأسباب، نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والامتثال لها، أمرا يكتسي أهمية قصوى. ونحن نتشاطر القلق الذي تم الإعراب عنه بشأن عدم امتثال بعض الأعضاء لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولذلك نحث جميع الأعضاء على ضمان إخضاع برامجها النووية لنظام الضمانات المناسبة.

وما زلنا نؤيد الإجراءات الرامية إلى تحسين الأمن النووي، نظراً للأثر المهلك والمدمر الذي يمكن أن ترتبه أي كارثة نووية على قدرتنا على الحياة وعلى بقائنا. ونحن من جانبنا، انضممنا في عام ٢٠٠٥ إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ووقعنا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

ما زلنا نشعر بالجزع إزاء الإبلاغات المتواترة عن فقدان المواد النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد جهود المكتب

المسؤول عن قاعدة بيانات الإتجار غير المشروع التابع للوكالة الذي يسجل ويحلل الحوادث النووية وغيرها من المواد المشعة في محاولة لتحديد الاتجاهات و/أو الخصائص للمساعدة في الوقاية من إساءة استخدام المواد النووية أو المشعة.

في الختام، تثق جامايكا بأن التعاون القيم والعملي الذي تمتعت به مع الوكالة سوف يستمر وبأن ثمار هذا التعاون سوف يجنيها الجميع. ما زالنا ملتزمين التزاما عميقا بأهداف هذه الوكالة المهمة، وسوف نقوم بدورنا لضمان الحفاظ على أهداف السلامة والأمن النوويين وتعزيزها من خلال الامتثال للاتفاقات والآليات التي اتفقنا عليها.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يسر النرويج أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار A/68/L.10، المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/68/324).

إن نزع السلاح وعدم الانتشار بمثابة حجر الزاوية في السياسة الخارجية النرويجية. ونعلق أهمية قصوى على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك نحض الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك. إذ أن الوكالة تقوم بدور حاسم في الحفاظ على النظام الأساسي للسلم والأمن الدوليين، وفي التحرك قدما نحو تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وتكرر النرويج نداءها من أجل التطبيق العالمي الكامل للضمانات الشاملة للاتفاق والبروتوكول الإضافي، وتشدد على ضرورة حسم جميع حالات عدم الامتثال. أننا نشعر بالقلق العميق إزاء التحديات الخطيرة الطويلة لنظام عدم الانتشار والتي تشكلها جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية العربية السورية.

يجب على الوكالة أن تقدم الموارد الكافية للإبقاء على قدراتها في وجود نظام ضمانات قوي ومستقل، وأن تكون قادرة على تطوير نظام الضمانات في ضوء التحديات الجديدة والتكنولوجيات. ولذلك ما انفكت النرويج تدعم الوكالة في تطوير مفهوم مستوى الدولة في تنفيذ الضمانات وتعتبره تدبيرا موضوعيا وكفؤا وفعالا في هذا الصدد. وتؤيد النرويج النُهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، وتعرب عن تقديرها للمساهمة التي تقدمها الوكالة في إنشاء مصرف لوقود اليورانيوم المنخفض التخصيب في كازاخستان. وعلاوة على ذلك، تقدر النرويج، مساهمة الوكالة في حسم الشواغل الراهنة المتعلقة بالانتشار. وستساهم النرويج ماليا في تدعيم قدرات الوكالة في تلك الأنشطة.

إن الوكالة حجر الزاوية في التعاون الدولي في مجال الأمن النووي. ونرحب بالمؤتمر الدولي بشأن الأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية التي نظمتها الوكالة في تموز/يوليه. والحماية المادية الفعالة هامة جدا في منع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين، وحماية منشآتها النووية من أي استخدام غير مأذون به ومن أي أعمال شريرة. لذلك نحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ أن تفعل ذلك.

في الوقت نفسه، يجب أن نسَلّمَ بأن الجهود المتعددة الأطراف الأخرى، من قبيل عملية قمة الأمن النووي، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي كلها أمور أساسية في منع وقوع الأسلحة النووية أو المواد النووية الحساسة في الأيدي غير المأمونة.

و يعزز كل واحد من تلك الجهود الآخر. وكرست النرويج اهتماما خاصا للإقلال إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وهي تقدر تقديرا كبيرا التعاون الممتاز مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. وساهم

بلدي بقدر كبير في التمويل الطوعي لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

وتؤيد النرويج تأييدا تاما الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، على نحو ما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والغرض من إنشاء مصارف الوقود المتعددة الأطراف هو الحاجة إلى تعزيز ذلك الحق، مع المحافظة على النظام العالمي لمنع الانتشار. وينطوي تطبيق التكنولوجيا النووية على ما هو أكبر كثيرا من توليد الكهرباء. وتقدم الوكالة المساعدة الفنية الضرورية في استخدام التكنولوجيا النووية في الرعاية الصحية والزراعة وإدارة المياه. فالوكالة شريك هام فيما نكثف جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وذكرتنا حادثة فوكوشيما مرة أخرى بان الحادثات تقع وبان آثارها تتجاوز الحدود. ونحن جميعا لدينا مصلحة في تحسين الأمان النووي. وخلال العالم الماضي، ساهمت النرويج وستواصل المساهمة بموارد مالية كبيرة في خطة عمل الوكالة للأمان النووي، بما في ذلك أعمال الوكالة الرامية إلى تعزيز قدرات الأمان في البلدان النامية التي تباشر إنشاء برامج لتوليد الطاقة النووية أو لديهما برامج قائمة. وإضافة إلى تحسين الأمان النووي، علينا أيضا القيام بالمزيد من العمل في التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها.

وفي الختام، لا تزال الوكالة شريكا لا غنى عنه لتحقيق أمننا المشترك وتنميتنا. وعلينا أن نقدم للوكالة الدعم السياسي اللازم، وان نكفل تجهيزها تجهيزا كاملا لمواجهة التحديات الحالية والناشئة.

السيد كبريت (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري الكبير أن أخاطب هذه الجمعية بالنيابة عن وفد بلدي بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر. ويود وفد بلدي أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على تقريره الزاخر بالمعلومات والشامل (انظر A/68/324)، الذي يفصل الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة خلال العام الماضي في مجالات التكنولوجيا النووية والأمان والأمن والتحقق النووي والتعاون الفني، في جملة أمور. كما نود أن نهنئ السيد أمانو على إعادة انتخابه المستحقة.

وتشاطر إثيوبيا الوفود الأخرى الترحيب ببروني دار السلام وبربادوس وسوازيلند بوصفها أعضاء جدد في الوكالة اعتبارا من هذا العام. ونعتبر قرارها بالانضمام إلى الوكالة مؤشرا ايجابيا آخر على أهمية أعمال الوكالة.

ويشيد وفد بلدي بالوكالة على جهودها المستمرة للاضطلاع بمسؤولياتها في مساعدة الدول الأعضاء على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويتسم بأهمية بالغة برنامج الوكالة للتعاون الفني، بما في ذلك تقديم التوجيه للدول الأعضاء في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى تطوير مشاريع الطاقة النووية وتعزيز تطبيق التكنولوجيا النووية في خدمة الصحة البشرية والخدمات الطبية والغذاء والزراعة وحماية البيئة.

كما نرى أن التدابير الوطنية والتعاون الدولي تتسم بأهمية مماثلة للأمان النووي والإشعاعي. ونود أن نؤكد على أن الوكالة تضطلع بدور رئيسي في ضمان التنفيذ الصارم للضمانات المتعلقة بمعالجة الحادثات النووية وكفالة تشجيع ثقافة عالمية للأمان النووي بطريقة شاملة ومستدامة. وذلك لأننا نرى أن ضمانات الوكالة أساسية لتهيئة بيئة مفضية إلى تحقيق التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية لتقليص احتمالات حدوث حالات التسرب الإشعاعي الخطيرة عن طريق الخطأ البشري أو الأسباب الفنية.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام إثيوبيا، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة، بممارسة استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية باحترام آليات رصد الأمن العالمي

والإقليمي وصونه. وفي ذلك الصدد، فان حكومة إثيوبيا ملتزمة بتعزيز الهيكل الأساسي الوطني للأمان الإشعاعي والنووي لكفالة التشغيل المأمون للمعدات التي تستخدم المصادر المشعة وغيرها من المواد النووية بالتمسك بتعزيز استخدام التطبيقات النووية للأغراض السلمية.

إن مسؤوليات الوكالة عن ضمان نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي مسؤوليات عالمية، كما تتحمل الدول الأطراف في المعاهدات المتصلة بنزع السلاح النووي وتدمير أسلحة الدمار الشامل مسؤولية مماثلة عن وقف انتشار الأسلحة النووية. وعلى وجه الخصوص، يتسم تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بأهمية بالغة لنزع السلاح النووي ولمواجهة التهديدات النووية، بما في ذلك التهديدات التي تمثلها الأطراف من غير الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وما فتئ مفيدا من عدة جوانب الدعم الفني المستمر الذي تقدمه الوكالة لجهود حكومة بلدنا في تطوير القدرات على الوقاية من ذبابة التسي تسي وتحسين علاج السرطان وخدمات الطب النووي التشخيصية والتحليل باستخدام هيدرولوجيا النظائر المشعة واختبار الجودة غير الإتلافي والهيكل الأساسي للعلم والتكنولوجيا النوويين. وفعلا، حسنا قدراتنا في عدة مجالات، لا سيما في تدريب القوة العاملة والحصول على المعدات وبعثات الخبراء.

وتقدر إثيوبيا دعوة الوكالة المتسقة والمستمرة إلى استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وهي تعتقد انه يلزم كفالة توفير الموارد الوافية والثابتة لبرامج الوكالة، والأمر الأهم، التوزيع المتوازن للموارد فيما بين أنشطتها في مجالات الضمانات والأمن النووي والتعاون الفني. والواقع أن برنامج التعاون الفني يضطلع بدور بالغ الأهمية باعتباره وسيلة لنقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية.

واستفادت إثيوبيا من الأنشطة المشتركة بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تطبيق التقنيات النووية في مجالات إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني واستدامة مكافحة الآفات الحشرية الرئيسية وتدهور التربة وجودة الأغذية وسلامتها. وتعتبر إثيوبيا ذلك إسهاما هاما في مساعدة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك، في جملة أمور، بتحسين الإنتاجية الزراعة وتغذية الأطفال والحد من الفقر وضمان استدامة البيئة وإقامة الشراكات العالمية من أجل التنمية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي الصادق للوكالة، لا سيما هيئة محافظيها وقيادتها، على الدعم الفني الهام والتعاون المستمر الذي تقدمه الوكالة لبلدي. كما أؤكد مجددا على التزام إثيوبيا – إضافة إلى تقيدها بالالتزامات الدولية باعتبارها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار وغيرها من اتفاقيات نزع السلاح – بمواصلة بذل قصارى جهدها لزيادة تعزيز الروح الإيجابية للتعاون مع الوكالة.

السيد بيكو (موناكو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن اشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطته الإعلامية بشأن أعمال الوكالة وعلى تقريره المقدم للجمعية العامة (انظر A/68/324). واغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على التزام حكومة بلدي بجانبين من جوانب استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو عنصر أساسي للتنمية. وكما أشار صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني في افتتاح المنتدى العلمي في أيلول/سبتمبر

> ”لا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق التنمية، وعلى وجه أكثر تحديدا، بدون تحقيق التنمية المستدامة. وذلك هو الأساس الذي قام عليه إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها منظمة لتسخير الذرة من أجل السلام“.

وظلت موناكو عضوا في الوكالة منذ إنشائها في عام ١٩٥٧ واستضافت مقر مختبراتها للبيئة البحرية منذ عام ١٩٦١. وفي عام ٢٠١٠، توسعت أنشطة المختبرات لتشمل البيئة البرية، وبالتالي أصبحت المختبرات البيئية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكما ذكر الأمين العام، فان موناكو تستضيف أيضا مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات، الذي أنشئ في عام ٢٠١٢ في سياق مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية. وتلك الأعمال التي يضطلع بها هذا المنبر الدولي للتنسيق تخدم الدول الأعضاء في الوكالة بهدف تعزيز البحوث والتنسيق في مواجهة آثار تغير المناخ، التي تؤدي إلى تحمض المحيطات وتمثل تهديدا خطيرا للعديد من الكائنات البحرية، لا سيما المحاريات والمرجانيات.

وقد بذل مركز موناكو العلمي جهودا لعدة سنوات بشأن موضوع تحمض المحيطات. وأود أن أشير إلى أن ممثلي مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات التابع لوكالة الطاقة الذرية ومركز موناكو العلمي عرضوا عملهم حول هذا الموضوع أمام الدول الأعضاء في الجمعية العامة خلال اجتماع عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار الذي عقد في حزيران/يونيه.

والتطبيقات النووية في مجال الصحة ضرورية أيضا. وبمناسبة الاحتفال في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مختبرات البيئة وعلى هامش زيارة المدير العام أمانو للإمارة، تم التوقيع على اتفاق إطار يهدف إلى تعزيز التعاون في استخدام التكنولوجيات النووية في مجال الصحة. ونتيجة لذلك، التزمت موناكو بالعمل مع الوكالة، دعما لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان الذي يهدف إلى التصدي لأزمة عالمية النطاق. ومن خلال هذه الشراكة، تعتزم موناكو الإسهام بشكل كبير في منع وكشف وعلاج السرطان في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي يمكن أن يموت أكثر من ١٠٠ مليون شخص من سكانها نتيجة هذا المرض بحلول عام ٢٠٢٠.

ختاما، أود أن أعيد التأكيد على دعم إمارة موناكو لوكالة الطاقة الذرية ومديرها العام وأن أهنئه على قيادته. وأود أيضا أن أشكر ممثل الوكالة لدى الأمم المتحدة، السيد جيفري شو، الذي نجد فيه دائما شريكا فعالا يمكن الاعتماد عليه. وللدلالة على هذا الدعم لاستمرار التعاون، شاركت موناكو في وضع مشروع القرار A/68/L.10.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): مع أن هناك إجماعا عالميا على أن الخطر النووي الحقيقي الوحيد الماثل في منطقة الشرق الأوسط يكمن في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ولوسائل إيصال هذا السلاح إلى مناطق بعيدة جدا عن المنطقة – السلاح النووي الإسرائيل له مدى يصل إلى خمسة آلاف ميل، أي إلى حدود الصين – فإن البعض ممن يكابرون على هذا الواقع الجلي للعيان يحلو لهم فتح جبهات وهمية ذات دوافع مشبوهة.

ومن نافلة القول أن مثل هذا التوجه غير النزيه وغير الموضوعي إنما يفضح زيف ادعاءاتهم بالحرص على إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بينما كانوا هم أنفسهم مسؤولين، منذ عقود، عن تزويد إسرائيل بالمواد والتكنولوجيا النووية التي مكنتها من امتلاك السلاح النووي ووسائل إيصاله، بما في ذلك الغواصات المتطورة القادرة على حمل وإطلاق الأسلحة النووية، وعملوا، بكل ما أوتوا من قوة، على السعي عبثا لإخراج هذا السلاح الإسرائيلي النووي من دائرة الاهتمام الرئيسية خلال أعمال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ في

نيويورك وإفشال مؤتمر ٢٠١٢ في هلسنكي، خدمة للتعمية على استمرار إسرائيل في امتلاك السلاح النووي على حساب أمن وسلامة شعوب المنطقة، وبما يثبت ويؤكد سياسات الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير.

لقد أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيانه أمس (انظر A/68/PV.43) إلى أن الوكالة قد خلصت مؤخرا إلى:

”وجود احتمال كبير للغاية أن يكون أحد المباني المدمرة في موقع دير الزور [في سوريا] مفاعلا نوويا كان ينبغي إخطار الوكالة بوجوده“

وأود في هذا الصدد أن أدلي بالملاحظات التالية: أولا، يعرف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن سوريا قد جعلت مسألة عدم الانتشار النووي ركيزة من ركائز أولوياتها الوطنية، قولا وفعلا. ولذلك، فهي بادرت في وقت مبكر جدا بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨، كما أنها وقعت على اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة في عام ١٩٩٢. وإذا أضفنا إلى هذا وذاك واقع أن سوريا قد قدمت، في عام ٢٠٠٣، بالضبط في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ باسم المجموعة العربية، مشروع قرار ما زال باللون الأزرق في أروقة مجلس الأمن، كان يرمي إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، فإن مصداقية التزامنا الوطني بعدم الانتشار تصبح عصية على التشكيك، لا سيما وأن مشروع القرار الذي نتحدث عنه ينسجم مع أحكام وأهداف الوكالة وقد اصطدم آنذاك، كما هو معروف، باعتراض دولة نافذة في مجلس الأمن هددت باستخدام امتياز حق النقض، وليس حق النقض.

ثانيا، إن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يدينا عدوان إسرائيل الفاضح على سوريا آنذاك، ربما لأنهما اعتادا على خرق إسرائيل لقراراتهما الشرعية والدولية المتعلقة بمنطقتنا دون حسيب أو رقيب. فقد رفضت إسرائيل التعاون مع الوكالة والسماح لمفتشيها بالكشف والتحقق عن مصدر التلوث المحتمل الناجم عن الصواريخ الإسرائيلية التي أُطلقت على ها البناء في دير الزور وعن المواد التي استخدمتها في تدمير وتلويث الموقع، آخذين بالاعتبار أن استمرار عدم تعاون إسرائيل مع متطلبات الوكالة واستمرارها في تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أي رقابة دولية وتجاهلها لجميع الدعوات الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية لهو أمر يخل بمصداقية نظام عدم الانتشار ويهدد أمن واستقرار دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط ويقوض عالمية معاهدة عدم الانتشار، وهي كلها أمور بمنتهى الخطورة ومؤكدة وموثقة ومعروفة لدى الوكالة. وكنا نتوقع من المدير العام للوكالة أن يتطرق إليها في بيانه بدلا من الالتفات إلى تعابير غير حاسمة وليست ذات دلالة مثل ”احتمال كبير للغاية“، هكذا قال بالأمس.

ثالثا، من المفيد جدا أن أقرأ على مسامعكم فقرة وردت في مذكرات المدير العام السابق للوكالة الدولية، السيد محمد البرادعي، وهي الفقرة التي تظهر في الصفحتين ٢٢٨ و ٢٢٩ من تلك المذكرات التي جاءت تحت عنوان:

(تكلم بالإنكليزية)

”زمن الخداع: الدبلوماسية النووية فى أوقات الغدر“.

(تكلم بالعربية)

وإليكم الفقرة باللغة الإنكليزية كما وردت في نصها الأصلي وسأقرأ الفقرة من الكتاب، من مذكرات البرادعي نفسه:

(تكلم بالإنكليزية)

”من المؤكد أن أحد أقوى الأمثلة وأكثرها وضوحا على النفاق النووي، المتعدد الأطراف والمتعدد الأوجه، هو قصف إسرائيل لمنشأة دير الزور في سوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وتداعيات ذلك الهجوم. فقد بدأت تكهنات على الفور تقريبا بأن الموقع كان يضم منشأة نووية.

أنكرت سوريا هذه الاتهامات. وظلت إسرائيل والولايات المتحدة تلتزمان الصمت رسميا، على الرغم من حديث المسؤولين الأمريكيين الرافضين للإفصاح عن هويتهم، بشأن هذا الموضوع إلى وسائط الإعلام. لقد أشرت بقوة إلى أن على أي بلد لديه معلومات تشير إلى أن الموقع الذي قصف كان نوويا التزام قانوني برفع تقرير بشأنه إلى وكالة الطاقة الذرية، ولكن لم يتقدم أي بلد بهذا التقرير. وخلال الأسابيع الستة التي تلت القصف، خلال الفترة الأكثر أهمية فيما يخص رؤية داخل الموقع، لم نستطع الحصول على أية صور عالية الاستبانة من السواتل التجارية. وكتب البرادعي صفحات وصفحات بخصوص هذه المسألة، منكرا أن موقع دير الزور في سوريا كان به أسلحة نووية. وهو سلف السيد أمانو.

(تكلم بالعربية)

رابعا، إن التزام الدول الأعضاء بالنظام الأساسي للوكالة كان يقتضي قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات التي كانت بحوزتها قبل تدمير المبنى وليس بعد ثمانية أشهر منه، الشيء نفسه ينطبق على إسرائيل أيضا التي لم تمتنع عن تزويد الوكالة بما لديها من معلومات فحسب، هذا إن صحت تلك المعلومات، بل قامت بعدوان عسكري موصوف على سيادة الأراضي السورية متسللة عبر المجال الجوي لدولة مجاورة لنا هي تركيا، الأمر الذي لم تتعامل معه الوكالة وفقا للولاية المناطة بها. و لم تتخذ إجراءاتها الضرورية وفق مسؤولياتها وصلاحياتها بشأن خرق إسرائيل لالتزاماتها الدولية.

خامسا، إن معظم ما تضمنه استنتاج الوكالة خلال ولاية المدير العام الحالي بشأن الموقع في دير الزور استند إلى تلك الصور والتحليلات التي قدمتها متأخرة ثمانية أشهر كما قلت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية تلك المعلومات التي تلقتها الوكالة، وطبيعة الوثائق الداعمة لها، آخذين بعين الاعتبار أنها قدمت من قبل دولة تتبع أجندة سياسية معادية لمصالح بلدي سوريا. وآخذين بعين الاعتبار أيضا سوابق في هذا الصدد تتعلق بالملف العراقي الذي يعرفه الجميع.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على تقديمه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/68/324) وأود أيضا أن أهنئ السيد أمانو على إعادة تعيينه مديرا عاما. وأود أن أؤكد له دعم حكومتي الكامل.

ترحب حكومة اليابان أيضا ببروني دار السلام وبكمنولث جزر البهاما بوصفهما عضوين جديدين في الوكالة.

كما تود حكومة اليابان الإعراب مرة أخرى عن امتنانها لما قدمه المجتمع الدولي من دعم ومساعدة طيلة أكثر من عامين ونصف، منذ وقوع زلزال عام ٢٠١١، وما نتج عنه من تسونامي والحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية فوكوشيما دايتشي، التابعة لشركة الطاقة الكهربائية لمدينة طوكيو.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشرح بإيجاز جهودنا الحالية لمعالجة الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية. ويشكل اتخاذ تدابير مضادة لتسرب المياه الملوثة المهمة الأكثر إلحاحا بالنسبة لنا. كما أشار إلى ذلك رئيس الوزراء آبي، ستواصل الحكومة بأكملها العمل بشكل متكامل

لتدعم بكامل ثقلها حل مشكلة المياه الملوثة، وفي الوقت نفسه تعزز أيضا نشر معلومات دقيقة في المجتمع الدولي.

فيما يتعلق بتأثير المياه الملوثة، لوحظ زيادة النشاط الإشعاعي داخل ميناء محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية التابعة لشركة الطاقة الكهربائية لمدينة طوكيو، في منطقة تبلغ مساحتها أقل من ٠,٣ كيلومتر مربع. ولم يجر الكشف عن أي زيادة كبيرة في مستويات الإشعاع خارج الميناء في الوقت الحاضر، ويظل مستوى الإشعاع خارج الميناء وفي عرض البحر أقل من الحد الذي وضعه المبدأ التوجيهي لمنظمة الصحة العالمية بشأن جودة مياه الشرب.

جرى تبريد المفاعلات النووية في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية وجعلها مستقرة بحلول نهاية عام ٢٠١١. كما جرى أيضا تحقيق انخفاض كبير في انبعاث الإشعاعات. وتتخذ حكومة اليابان وشركة الطاقة الكهربائية لمدينة طوكيو تدابير بثبات لوقف تشغيل المفاعلات. ويشكل وقف تشغيل محطة الطاقة النووية فوكوشيما دايتشي وحل مشكلة المياه الملوثة إحدى المهام غير المسبوقة التي نواجه خلالها سلسلة من المصاعب. وثمة حاجة إلى هيكل يجمع تكنولوجيا وخبرات وحكمة اليابان والمجتمع الدولي، بما في ذلك وكالة الطاقة الذرية.

في هذا السياق، ستزور بعثة الوكالة الثانية المعنية بوقف تشغيل المفاعلات اليابان في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، في أعقاب البعثة التي جرت خلال شهر نيسان/أبريل. ويزور حاليا خبيران من خبراء الوكالة في مجال مراقبة البيئة البحرية اليابان، تحضيرا لبعثة وقف تشغيل المفاعلات. ستتعامل اليابان مع مشكلة المياه الملوثة وأعمال وقف التشغيل، بطريقة منفتحة دوليا وسوف ترحب بتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي وتعاونهما.

إن اليابان مصممة على مواصلة الإسهام في تعزيز الأمان النووي في جميع أنحاء العالم عن طريق تبادل الخبرات والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما دايتشي، مع المجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، استضافت اليابان مؤتمر فوكوشيما الوزاري المعني بالأمان النووي، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، بالتعاون مع وكالة الطاقة الذرية. وشاركت ١١٧ دولة و ١٣ منظمة دولية في المؤتمر، وأكدت أهمية تعزيز الأمان النووي. إن اليابان تعرب عن امتنانها للحكومة الماليزية على المشاركة في رئاسة المؤتمر، والدول الأعضاء على مشاركتها، وأمانة الوكالة على إسهامها الذي لا يقدر بثمن في نجاح المؤتمر. ومن نافلة القول إن اليابان سوف تتعاون بنشاط مع الوكالة الدولية لصياغة تقرير شامل للوكالة بشأن حادث فوكوشيما دايتشي.

عقدت الوكالة بنجاح خلال شهر تموز/يوليه، مؤتمرا دوليا بشأن الأمن النووي، وهو أول مؤتمر وزاري من نوعه يعقد في الوكالة بشأن هذه المسألة. وتود اليابان مرة أخرى التعبير عن تقديرها الكبير للجهود التي يبذلها المدير العام أمانو وموظفوه. تواصل اليابان الاضطلاع بدور مسؤول في مجال تعزيز الأمن النووي، باعتبارها دولة تستخدم الطاقة النووية.

من أجل تعزيز استخدامالطاقة النووية في الأغراض السلمية من الضروري أن نعزز الضمانات، مع ضمان الأمن والأمان النوويين. لذلك، تدعو اليابان إلى إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي في سياق تعزيز الضمانات. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بحقيقة إبرام خمس دول بروتوكولات إضافية في عام ٢٠١٢، وهي ممتنة لعمل أمانة الوكالة في هذا الصدد. وستواصل اليابان، بالتعاون مع الوكالة والدول الأعضاء الأخرى، العمل على إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي.

تشكّل برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية والقذائف – بما في ذلك عملها في مجال تخصيب اليورانيوم – انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن

ذات الصلة. والتجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر غير مقبول على الإطلاق، نظرا لأنها تمثل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار الدولي الذي يركز على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب أنها تقوض بشكل خطير السلام والأمن في شمال شرق آسيا وسلام وأمن المجتمع الدولي بأسره.

وعلاوة على ذلك، تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن عزمها في نيسان/أبريل تعديل واستئناف أنشطتها في مرافق يونغبيون النووية. وتحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لجميع التزاماتها وتعهداتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن، والبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف في عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى التخلي التام عن جميع برامج تطوير الأسلحة النووية والقذائف على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وتؤيد اليابان الدور الهام للغاية الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتشكّل المسألة النووية الإيرانية أيضا مبعث قلق بالغ للمجتمع الدولي برمته. وإذ تحيط اليابان علما بالأجواء الإيجابية الأخيرة التي وفرتها الحكومة الإيرانية الجديدة، فإنها تحث إيران على الامتثال لمقتضيات القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو إيران أيضا إلى اتخاذ تدابير أساسية لحل المسألة بالطرق السلمية. وتلاحظ اليابان أن الاجتماع الذي عقد مؤخرا جدا بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر قد أسفر عن تطورات إيجابية يمكن أن تمهد السبيل لإحراز تقدم ملموس نحو حل المسألة النووية الإيرانية. وتواصل اليابان دعم جهود الوكالة في ذلك الصدد. ونتوقع إجراء مفاوضات هادفة بين إيران ومجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة +٣ والوكالة الدولية للطاقة الذرية، آملين في أن تؤدي المفاوضات إلى نتائج ملموسة في القريب العاجل.

السيد ونسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تهنئ السيد يوكيبا أمانو، بمناسبة إعادة انتخابه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تشكره على عرضه التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ عن أعمال الوكالة. (انظر A/68/324)

لقد أسهم عمل الوكالة على مدى عدة عقود في النهوض باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهدفت تدخلات الوكالة الدولية في طائفة من القطاعات الهامة مثل الصحة والمياه والزراعة إلى الإسهام في كفالة الأمن الغذائي والحد من الفقر. وقد كانت تدخلات الوكالة في تلك المجالات فريدة نظرا إلى طابعها المحدد. وتعرب جنوب أفريقيا عن عظيم تقديرها لتطوير وتطبيق التكنولوجيات التي يمكنها أن تؤثر تأثيرا عميقا على التنمية الاجتماعية الاقتصادية، خاصة في بلدان القارة الأفريقية. ومن المتوقع أن تواصل الوكالة بذل مزيد من الجهود في تلك المجالات بالنظر إلى تزايد عضوية البلدان النامية في الوكالة. ويجب الثناء أيضا على الوكالة لإنشائها العديد من الشراكات في ذلك الصدد مع الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ويتمثل الهدف الرئيسي للوكالة في تسريع وزيادة دور إسهام الطاقة الذرية في تحقيق السلام والرعاية الصحية والرخاء في جميع أنحاء العالم. وعليه ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء في الوكالة العمل معا من أجل تعزيز قدرتها على توفير مزيد من التعاون التقني.

لقد كرست الأحداث التي عقدت خلال السنوات القليلة الماضية مزيدا من الاهتمام على توليد الطاقة النووية. وتشارك العديد من الدول في العمليات الرامية إلى زيادة حصصها من الطاقة النووية. وهي خطوة حتّمتها متطلبات النمو الاقتصادي وتأمين الطلب من ناحية، والحاجة إلى الحد من آثار الكربون

والحفاظ على الموارد الطبيعية من الناحية الأخرى. وقد قدّمت الوكالة دعما هاما إلى البلدان حديثة العهد في عضويتها، فضلا عن دعم البلدان التي تعمل على زيادة سعة توليد طاقتها النووية.

ويمثّل العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال التحقق ركيزة أخرى هامة أيضا. ولا ريب أن الوكالة قد برهنت على أنها منظمة مستقلة ومحايدة وتضطلع بمهمة تنفيذ الضمانات وفقا للاتفاقات المبرمة مع فرادى الدول الأعضاء. وتؤيد جنوب أفريقيا الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز نظام الضمانات في جميع الدول التي لديها اتفاقات ضمانات نافذة، وفي إطار ولايتها القانونية.

وفي سياق الاستجابة لحادث محطة فوكوشيما للطاقة النووية الذي وقع قبل عامين، اتخذت الوكالة خطوات حاسمة من أجل تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي. ويشكّل اعتماد خطة العمل بشأن الأمان النووي معلما هاما ودليلا على التزام الدول الأعضاء والأمانة العامة بتولي المسؤولية عن الأمان النووي. وفي حين لا يزال الأمن النووي مسؤولية تضطلع بها جميع الدول الأعضاء، ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز في تعزيز الأمان النووي على الصعيد الدولي من خلال العمل الهام الذي تضطلع به الوكالة، بما في ذلك استضافة المؤتمر الوزاري الأول بشأن الأمن النووي في وقت سابق من هذا العام.

وفي الختام، لا تزال جنوب أفريقيا ثابتة في التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونؤيد الوكالة بوصفها السلطة المختصة الوحيدة المعترف بها دوليا والمسؤولة عن التحقق وكفالة الامتثال لاتفاقات الضمانات للدول الأطراف المبرمة بموجب الامتثال لالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وجنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء على تعزيز الأعمال التي تضطلع بها الوكالة في جميع ركائز عملها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٨٨ من جدول الأعمال.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/68/L.10. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): معروض على وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشروع القرار A/68/L.10 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/68/324). وفيما يتعلق بمشروع القرار، لا يزال وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرى مرة أخرى أن جزءا من التقرير المقدم متحيز تماما وأحادي الجانب ويفتقر تماما إلى الحياد. وعليه، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشير إلى عاملين هامين للغاية لفهم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

أولا، لقد تجاهل تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى حقيقة أن الولايات المتحدة هي المسؤول الرئيسي عن إيجاد المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فهي التي جلبت الأسلحة النووية إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧ وليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي فعلت ذلك. ونكرر القول ثانيةإن الولايات المتحدة هي التي زادت عدد الأسلحة المنشورة إلى ما يربو على ١ ٠٠٠ منها خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، وليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي فعلت ذلك.

ثانيا، كرر تقرير الوكالة تجاهل حقيقة أن الولايات المتحدة هي التي تمارس الابتزاز النووي ضد جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية وشعبها. وتكرر الولايات المتحدة مرة أخرى ذات الابتزاز الذي مارسته في وقت مبكر من عقد الخمسينيات من القرن الماضي خلال فترة الحرب الكورية.

وقضت الاعتبارات في ذلك الحين، بأمر من السيد ترومان الذي كان الرئيس وقتئذٍ، بأن تعمد الولايات المتحدة إلى تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى ممر يتصف بنشاط إشعاعي. ووصولا إلى عام ١٩٥٧، كانوا يأتون بالمزيد والمزيد من الأسلحة النووية. وفي عام ٢٠٠٢، أعلنت الولايات المتحدة رسميا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي جزء من محور الشر، مما يعني أنه كان يجب القضاء عليها، وأدرجت بلدي كهدف لضربة نووية وقائية.

وفي وقت سابق من هذا العام، قامت الولايات المتحدة، بالاشتراك مع كوريا الجنوبية، بإدراج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كهدف للردع النووي. وفي إطار هذه السياسة، تواصل الولايات المتحدة القيام بمناورات عسكرية متعاقبة مع كوريا الجنوبية. وفي كل مرة يجيئون، يأتون بكل ما لديهم من الاسلحة، بما في ذلك مجموعة الاسلحة النووية التي تطلق من الجو والبحر والبر، وقاذفات ب – ٥٢، وحاملة الطائرات يو إس إس جورج واشنطن، والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. وجميع هذه الناقلات تحمل أسلحة نووية حية لتهديد وابتزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها، وسيادتها، وكرامتها، وأمنها، وسلامتها. كل هذا يكشف عن حقيقة الذي يهيئ للابتزاز النووي ويقترفه. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجرد ضحية بحتة لهذه الأعمال العدائية.

والمؤسف أن التقرير لا يظهر أيّا من تلك الوقائع. لذلك، إذا كان من المفترض أن تتدخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية النزاع النووي في شبه الجزيرة الكورية سلميا، فينبغي لها أن تنظر إلى بلدنا وشبه الجزيرة الكورية نظرة تتصف بالحياد وعدم التحيز. أمّا بالنسبة إلى البيان الذي أدليَ به أمس، والذي يشير مرة أخرى إلى التجارب النووية وقرارات مجلس الأمن، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أوضحت مرارا وتكرارا أن تلك التجارب النووية قد أجريت ردا على الانتهاك المستشري والعنيف لسيادتنا، وعلى إهانة كرامة شعبنا وعزته الوطنية، شعبنا الذي أطلق بنجاح ساتلا لأغراض سلمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

مرة أخرى، نود أن نوضّح أنّ تلك الممارسة كانت ممارسة مشروعة لسلطتنا ولحقّنا السياديين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فلا يمكن أن تعتبر انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، التي هي محض مناورات من جانب الولايات المتحدة وسوء استعمال لسلطتها. وإذا كان استخدامنا للقذائف الباليستية في سبيل إطلاق السواتل سوف يكون عملا مستفردا خاضعا للاستجواب، فإن الولايات المتحدة هي البلد الذي ينبغي أن يقف أمام مجلس الأمن بغية إخضاعه للجزاءات. ومن بين جميع البلدان المرتادة للفضاء، إنها تحتل المقام الاول في اطلاق السواتل إلى الفضاء الخارجي والدفاع عنها.

وبالنسبة إلى موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تسوية المسألة النووية، وبالنظر إلى جميع العوامل المشار إليها أعلاه، نود أن نوضّح مرة أخرى أنه، بموجب مبدأ الشيء بالشيء، ينبغي للولايات المتحدة – كمخترعة ومنتجة للأسلحة النووية ومقترفة للابتزاز والعداء النوويين ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – أن تخطو الخطوة الأولى. وإذا قامت الولايات المتحدة بهذه الخطوة، فيمكننا أن نخطو بدورنا، ولكن طالما لا تقوم بها، فإننا لن نقوم بخطوتنا. وطالما استمر الابتزاز والعداء النوويان، فلن يكون لدينا أي خيار آخر سوى مواصلة تعزيز قدرتنا الحربية الرادعة – أي قدرتنا المتعلقة بالأسلحة النووية. ونحن ننأى بنفسنا عن اتخاذ القرار ٩/٦٨.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.10، المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة A/68/L.10 أو التي سبق ذكرها أثناء عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدّميه: إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، بروني دار السلام، البوسنة والهرسك، بيرو، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، السويد، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، كولومبيا، ماليزيا، مصر، هنغاريا، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.10؟

اعتمد القرار A/68/L.10 (القرار ٩/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. أذكّره بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): آسف لطلب الكلمة مرة أخرى. في ما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل اليابان، تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توضح موقفها.

لقد أشار ممثل اليابان إلى العديد من المسائل المتعلقة بما يسمى بالأنشطة النووية في بلدنا. وأعتقد أنه، كما جرت العادة، أشار إلى خمسة عوامل رئيسية.

أولا، أشار مرة أخرى إلى التجربة النووية، الأمر الذي يطرح سؤالا. لماذا تتذمر اليابان من التجربة النووية بينما انضمت إلى الولايات المتحدة في المناورة التي أدت إلى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣) ضد إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلا لأغراض سلمية؟ إن عملية الاطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعقبتها عملية إطلاق يابانية. الولايات المتحدة ومجلس الأمن التزما الصمت. لماذا لا نزال نتكلم عن التجارب النووية التي بدأتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟ لا يوجد مبرر أخلاقي لليابان كي تثير مسألة النشاط النووي لأي شخص آخر. إنها اليابان التي ينبغي مساءلتها في المقام الاول.

ثانيا، أشار ممثل اليابان إلى الالتزامات الواجبة عملا بذلك القرار لمجلس الأمن. مرة أخرى، تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التوضيح بأنها ترفض ذلك القرار رفضا تاما، وهو الذي اتخذ بصورة غير مشروعة، وكان موضع تلاعب من جانب ما يسمّى بأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ثالثا، أشار إلى السلام والأمن في شمال شرقي آسيا. وأعطى انطباعا قويا بأن اليابان بلد محب للسلام، ولكن الحال هو العكس تماما. إنها على طريق أن تصبح دولة نووية في إطار المظلة النووية للولايات المتحدة. ووضعت إقليمها كاملا بوصفه منصة إطلاق لشن هجوما على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بموجب الاتفاق الثنائي، من المفترض أن تفتح اليابان جميع منشآتها المستخدمة في الأنشطة العسكرية للولايات المتحدة. بالتالي، من هو الفاعل والجاني على السلام والأمن في المنطقة؟ من الواضح أنه اليابان.

رابعا، أشار مرة أخرى إلى المحادثات السداسية الأطراف. وخلال عملية المحادثات السداسية الأطراف، أثار الوفد الياباني مسألة الاختطاف، الأمر الذي لا علاقة له بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وقد تسببت في انتقاد الأطراف الخمسة الأخرى المشاركة، ولكنها لم تلتزم بتعهداتها بموجب المحادثات السداسية الأطراف. ولدى كل واحد من الأطراف الستة التزام وعليه واجب الوفاء الكامل به، ولكن اليابان كان البلد الوحيد الذي لم يف بالتزامه قط. ولذلك، مرة أخرى، ليس لدى اليابان أي سند أخلاقي أو قانوني أو أي مبرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.